EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

تقرير يناير 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
تقرير يناير 2025

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

تدقيق لُغوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما تضمن حياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهدد؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وضمانة أن يكون هناك قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والإعلاميين/ات والصحفيين/ات.

انطلاقًا من تلك القيم، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام كل ما من شأنه يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية - شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح. كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين، الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

انتهاكات شهر يناير وخرائط توزيعها:

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من محورين، الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، أما الخاتمة تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الصحفية:

1.القبض على مذيع ذات مصر أحمد سراج

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 16 يناير 2025، واقعة القبض على المذيع بـ "ذات مصر" أحمد سراج، في 15 يناير 2025، من داخل مقر عمله، بمدرسة الملك فهد، بمدينة نصر، في تمام الساعة 11 صباحًا، ومن ثم اقتياده إلى مكان مجهول، حتى ظهوره في اليوم التالي أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، والتي وجهت له اتهامات بـ"انضمام لجماعة إرهابية، نشر وإشاعة اخبار كاذبة، واستخدام موقع ذات مصر لترويج أفكار هذه الجماعة"، وأدرج على ذمة القضية رقم 7 لسنة 2025 حصر أمن دولة.

عن سبب القبض عليه، توقع رئيس تحرير ذات مصر، صلاح الدين حسن، أن القبض على سراج جاء "على خلفية إجراءه حوارًا صحفيًا نشر على موقع ذات مصر الإخباري مع الدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر حول واقعة القبض على زوجها. وهو ما ثبت فعلًا إذ خلال التحقيق تم مواجهة الصحفي بصفحة فيديو ذات مصر علي يوتيوب وفيديو ندا مغيث.

أحمد سراج مدرس لغة عربية ويعمل في مجال الثقافة، صدر له 22 كتابًا عن الهيئة العامة للكتاب، وأعمال مسرحية، كما يعمل مدققًا لغويًا، كتب في صحف عدّة منها الأهرام، والمصري اليوم، وأخبار الأدب، والتحرير، وجرائد عربية عدّة، محررًا في الأدب والفنون والثقافة والنقد الأدبي، كما كان دائم الظهور في قناة النيل الثقافية، كذلك سبق له العمل مستشار للنائب العام السعودي في تحرير المحتوى الإلكتروني.

2. تعرض الصحفية منى الصاوي للسب والتهديد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 5 يناير 2025، ما تعرضت له الصحفية منى الصاوي من انتهاكات، كتبت الصحفية تقول، أن الحكاية بدأت لما المتحدث باسم نِقابة العلاج الطبيعي، د. محمد محسن نشر على صفحته يتهم طبيب علاج طبيعي بالتسبب في تدهور الحالة الصحية لمشجع أهلاوي من ذوي الاحتياجات الخاصة، يعاني من "متلازمة داون"؛ من جرّاءِ استخدامه العلاج بالطقطقة، في حين أن هذه التقنية تتسبب في تداعيات سلبية للمصابين بمتلازمة داون؛ لأنهم يعانون في الأساس من هشاشة عظام.

تضيف الصحفية، تواصلت مع الطبيب المذكور؛ حتى أكفل له حق التعليق والرد على تصريحات المتحدث باسم نِقابة العلاج الطبيعي، فمَا كان منه إلا اتهامي بالابتزاز بالتعاون مع د. محمد محسن، كما ألمح إلى أني على عِلاقة بالأخير، كما هددني بأنه يعرف مسؤولين كبار، وفي حال لم يتم حذف البوست سيبلغ عني الجهات الأمنية، مشددًا على أنه سجل مكالماتي معه، وسيستخدمها ضدي.

وأشارت إلى أنها عبر البحث عن بيانات الطبيب المذكور على الموقع الإلكتروني لنقابة الأطباء، تبين لها أن تعريفه الوظيفي "أخصائي مساعد تغذية علاجية، وأخصائي إدارة مستشفيات".

وقالت الصحفية، إنه في ضوء هذه الأحداث سأتقدم ببلاغ رسمي لنقابة الصحفيين بالواقعة، وسأتقدم بشكوى رسمية لنقابة الأطباء، وقد يتطور الأمر بتقديم بلاغ للنائب العام للتحقيق فيما ورد.

جدير بالذكر أن تيليجراف مصر، التي تنتمي لها الصحفية، نشرت أكثر من تقرير عن الطبيب المذكور، والأضرار التي تسبب فيها للمشجع الأهلاوي، وعن تعليقات نِقابة العلاج الطبيعي على الأمر، وكذلك عن تهديداته للصحفية.

الحقوق الاقتصادية:

3. اختراق قناة المركز الإعلامي للنادي الأهلي على يوتيوب

علم المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 21 يناير 2025، بواقعة اختراق قناة المركز الإعلامي للنادي الأهلي على يوتيوب، حتى استعادتها مجددًا، وعودتها للعمل مرة أخرى بشكل طبيعي في اليوم ذاته.

العدالة الجنائية:

4. تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، في 13 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1282 لسنة 2024 أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وارتكاب جريمة من جرائم التمويل.

انعقدت الجَلسة عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وأثناء النداء على الصحفي وباقي المتهمين تبين تغيبه، وعليه أبلغ حراس السجن رئيس المحكمة، بأن المتهمين يؤدون صلاة الظهر، ومن ثم طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي تأجيل نظر الدعوى لغياب المتهمين، إلا أن المحكمة أبلغتنا بتجديد حبسهم، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

5. تجديد حبس الصحفي أحمد سراج 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 16 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي أحمد سراج، مدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥ أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل، واستخدام موقع ذات مصر في ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"، بدأت النيابة تحقيقاتها مع سراج عقب القبض عليه في أثناء خروجه من إحدى المدارس، بعد انتهاء عمله كمعلم لغة عربية، في ١٥ يناير ٢٠٢٥، واقتياده إلى جهة غير معلومة، على خلفية إجراءه حوارًا صحفيًا، مع الدكتورة ندى مغيث، زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر حول واقعة القبض على زوجها من منزلهم، نشر الحوار على موقع ذات مصر الإخباري.

وفي 26 يناير 2025، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي أحمد سراج، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

6. تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر/ الدائرة الأولى إرهاب، في 6 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، ، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

7. تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم الملحق بمركز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر/ الدائرة الأولى إرهاب، في 6 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

8. تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، المنعقدة في 19 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 5054 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية.

9. تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، المنعقدة في 21 يناير 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد القانونية، حيث وجهت له اتهامات بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الإجتماعي".

تطورات المجتمع الصحفي

نرصد في هذه المساحة أبرز التطورات[1] التي شهدها المجتمع الصحفي، مع تركيز خاص على نشاط الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر، هذه الجهات نقابتان، هما نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، وثلاث جهات رقابية، هي المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام.

أولًا: على الصعيد النقابي:

1 - نقابة الصحفيين... خدمات صحية وبيانات حول الحريات وجدل بخصوص القيد:

فيمَا يتعلق الخِدْمَات المقدمة للمجتمع الصحفي: وقعت نِقابة الصحفيين، مع نقابتي المهندسين والمحامين، في 6 يناير 2025، بروتوكول تعاون مع معامل رويال لاب؛ بهدف: تقديم مجموعة من المميزات الحصرية لأعضاء النقابات وأسرهم، وفي 8 يناير 2025، وقعت النِّقابة أيضا بروتوكول تعاون مع 5 معامل تحاليل طبية كبرى، تمتلك **142** فرع على مستوى الجمهورية، وفي 9 يناير وقعت النِّقابة كذلك بروتوكول تعاون مع معامل كايرو لاب، وبموجبه منح الصحفيين 21 تحليلًا مجانيًا، وفي 21 يناير وقعت النِّقابة بروتوكول تعاون 7 معامل تحاليل طبية كبرى وتمتلك مجتمعة 190 فرعًا على مستوى الجمهورية.

أما على صعيد مِلَفّ الحريات الصحفية: تقدم خالد البلشي، نقيب الصحفيين، بمذكرة للنائب العام، تضمنت 3 مطالب؛ **الأول:** الإفراج عن الصحفيين (نقابيين وغير نقابيين) المحالين للمحاكمة الجنائية، ومضى على حبسهم احتياطيًا أكثر من عامين، مع استعداد النِّقابة لضمان مثولهم أمام المحكمة عند طلبهم. **الثاني:** إخلاء سبيل الصحفيين، الذين أمضوا أقصى مدة للحبس الاحتياطي المنصوص عليها بالمادة (143 /4) من قانون الإجراءات الجنائية. **الثالث:** ضم فترات الحبس الاحتياطي لكل مَن صدرت بحقه عقوبة.

كذلك أصدرت لجنة الحريات بالنقابة بيانًا، في 17 يناير 2025، أدانت فيه القبض على أحمد سراج المذيع بموقع ذات مصر، وطالبت بإخلاء سبيله فورًا، وشدد البيان على أن إجراء حوار مع زوجة أحد المحبوسين ليس جريمة، وأن إخلاء سبيل د. ندى مغيث كان يستوجب إخلاء سبيله أيضًا، كما أكد البيان على ضرورة حماية حق الصحفيين في كشف الحقائق للرأي العام، بدلًا من ملاحقتهم والقبض عليهم لمجرد قيامهم بواجباتهم المهنية، وشدد على أن التحقيق مع أهالي المحبوسين يعد تحولًا خطيرًا في التعامل مع ملفات قضايا الرأي، ويمثل ردة على الوعود بمراجعة أوضاع المحبوسين.

في السياق ذاته، تقدم نقيب الصحفيين خالد البلشي ببلاغ جديد للنائب العام وخطاب للجهات المختصة، طالب فيه بالعفو والإفراج عن أكثر من 24 صحفيًا محبوسًا، ومراجعة أوضاع جميع المحبوسين على ذمة قضايا الرأي تمهيدًا لإغلاق هذا الملف المؤلم.

1-رصد نشاطات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر يكون بالعودة إلى الحسابات الرسمية لهذه الجهات على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بسبب حرص هذه الجهات على تحديث نشاطاتها على حساباتها بالفيس بوك.

وبخصوص مصير التوصيات الصادرة عن المؤتمر العام السادس: أعلنت نِقابة الصحفيين في 19 يناير 2025، أنها أرسلت خطابات إلى مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ورئيس الهيئة الوطنية للصحافة، أرفقت معها نسخة من البيان النهائي للمؤتمر العام السادس والتوصيات الكاملة ونتائج الاستبيان حول أوضاع الصِّحافة والصحفيين؛ في إطار حرص مجلس النِّقابة على تنفيذ توصيات المؤتمر السادس للصحافة المصرية، الذي عقد في الفترة من 16-14 ديسمبر الماضي.

مِلَفّ القيد ومشكلاته: جدل لا يكاد يخبو حتى يجدد، حول معايير القيد، يثيره صحفيو القيد الاستثنائي ممن حصلوا على أحكام قضائية تقضي بقبول ضمهم إلى النِّقابة لكن مجلس النِّقابة يعطل قرار ضمهم، ويثيرها الصحفيين/ات ممن تقدم بطلب لدخول النِّقابة لكن رفضته لجنة القيد، معتبرين أن قرارات القبول والرفض لا تستند إلى معايير محايدة، وإنما إلى تقديرات وتحيزات شخصية، مقابل هؤلاء وهؤلاء يؤكد مجلس النِّقابة ويشدد على موضوعية المعايير المستخدمة في القيد، وحيادية لجنة القيد ولجنة القيد الاستثنائي. وقد نشر المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال الأيام الماضية، تقريرًا يتناول جانب من جوانب هذا الجدل، والمتعلق بصحفيين القيد الاستثنائي؛ حيث تواصل مع عدد منهم، ومع ممثلين عن نقابة الصحفيين، للوقوف على أبعاد الخلاف، مع محاولة استشراف مستقبله.

نقابة الإعلاميين والبحث عن دور:

2 -نِقابة الإعلاميين ومكافحة الشائعات بالتعاون مع الأزهر:

أطلقت نِقابة الإعلاميين، في 5 يناير 2025، ما أسمته "استراتيجيتها للسيطرة على فوضى السوشيال الميديا"، لما تمثله هذه الفوضى من خطر على الأمن الاجتماعي. وتتحقق هذه الاستراتيجية عبر ثلاث آليات؛ **الأولى:** إنشاء مركز لمكافحة الشائعات تابع لنقابة الإعلاميين. **الثانية:** مكافحة المنشورات "الدوارة" على السوشيال ميديا. **الثالثة:** عقد جلسات دورية مع المؤثرين الهادفين على السوشيال ميديا[1].

غاية المركز هو رفع وعي المواطنين، وإمداد "الإعلام التقليدي بالأخبار الصادقة المدققة، وخلق قنوات اتصال واقعية بين المعدين ورؤساء التحرير ومركز مكافحة الشائعات التابع للنقابة ومنصاته"، فضلا عن تقديم خِدْمَات تدريبية للإعلاميين في "تقصي الحقائق ومكافحة الشائعات"، مع فتح المجال للمواطنين في الاتصال بالمركز للسؤال عن صحة الأخبار المطروحة.

لم تكشف النِّقابة بشكل واضح عن السياسات التي ستتبعها في مكافحة الشائعات والمعلومات المغلوطة، وإن كان نشر المعلومات الصحيحة، والتنديد بالشائعات هي الوسيلة التي ستتبع؛ وهو ما يفهم ضمنيًا من النص. كما لم تكشف عن هدف التواصل مع المؤثرين "الهادفين" على السوشيال ميديا، لكن يفهم من السياق أيضًا أنه لتقديم الدعم والتحفيز وبناء العلاقة معهم.

1-نقابة الإعلاميين (فيس بوك)، نقابة الإعلاميين تطلق استراتيجيتها للسيطرة على فوضى السوشيال الميديا، 5 يناير 2025، شوهد في: 6 فبراير 2025، في: https://tinyurl.com/2cxw9nc5

في السياق ذاته، ألتقى نقيب الإعلاميين بشيخ الأزهر، "في إطار الجهود الوطنية والمسؤولية المجتمعية المشتركة لمواجهة الشائعات وتعزيز الوعي المجتمعي"، مع الاتفاق على "على العكوف على إعداد بروتوكول للتعاون المشترك يتضمن آليات تطبيقية فورية"[2].

في هذا السياق أعاد المجلس الأعلى للإعلام، في 12 يناير 2025، تشكيل لجنة الدراما التابعة للمجلس، برئاسة علا الشافعي عضو المجلس، وبمشاركة عدد من الكتاب والأدباء والنقاد الفنيين، واللجنة مختصة بمتابعة ورصد الأعمال الدرامية التي تعرض على وسائل الإعلام، بما "يحافظ على قيم وأخلاق المجتمع ولمتابعة الالتزام بتطبيق المعايير والأعراف المكتوبة (الأكواد) الصادرة عن المجلس برقم 62 لسنة 2019"، تصدر اللجنة تقاريرها حول الأعمال المعروضة، وترصد المخالفات وتفحصها وتتحقق من ثبوتها، وتقترح على المجلس القرارات المناسبة بخصوصها.

كما عقدت لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، التابعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، اجتماعها الدوري، في 14 يناير 2025، لمناقشة وبحث سبل تطوير المحتوى المقدم في القنوات والبرامج الرياضية، وفي 19 يناير عقدت اللجنة اجتماعًا مع ممثلي القنوات والجهات الإعلامية الرياضية المتخصصة، ناقشت خلاله أهمية الحيادية والموضوعية والمهنية خلال تناول الأخبار والتقارير والتحليل والنقد الرياضي حملات توعية لنشر ثقافة الروح الرياضية بين الجماهير.

2-نقابة الإعلاميين (فيس بوك)، نقيب الإعلاميين يلتقي شيخ الأزهر لتحديد أطر التعاون في معركة الوعي ومكافحة الشائعات، 6 يناير 2025، شوهد في: 6 فبراير 2025، في: https://tinyurl.com/bdd4wrrv

قضية الشهر... أحمد سراج مذيع يواجه أشباح السجن بسبب عمله الصحفي

مع دقات عقارب الساعة الحادية عشر صباحًا، يوم 15 من يناير الماضي، أُلقي القبض على الصحفي والمذيع بموقع ذات مصر الإخباري، أحمد سراج، من داخل مقر عمله بمدرسة الملك فهد بمدينة نصر، واقتياده إلى مكان مجهول.

بمحافظة المنوفية التي تقع جَنُوب الدلتا وشمال العاصمة محافظة القاهرة_مكان القبض_، تحاول زوجة أحمد سراج الاتصال به لكن دون جدوى: "التليفون كان مغلق"، لم يكن الزوج معتادًا على غلق هاتفه الشخصي لتكون هذه إشارة إلى حدث غير اعتيادي في حياة أسرته؛ المكونة من زوجة وأربعة أطفال، لتكتشف فيما بعد خبر القبض عليه: "فاتصلت بأكثر من شخص حتى عرفت أن هناك أشخاصًا ذهبوا إليه في المدرسة التي يعمل بها في القاهرة واصطحبوه معهم".

في اليوم التالي من صبيحة ليلة القبض ظهر سراج أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، ليواجه تهمًا بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر وإشاعة أخبار كاذبة واستخدام موقع ذات مصر لترويج أفكار هذه الجماعة، وأُدرجَ على ذمة القضية رقم 7 لسنة 2025 حصر أمن دولة.

في الرابع من ديسمبر عام 2024، لم يكن يعلما كلا من مُقدم البرنامج أحمد سراج والدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر، أن مقطع الفيديو سيقودهما إلى التحقيق بعد شهرين من نشره عبر موقع مقاطع الفيديو "يوتيوب"، ليكون الفيديو دليل إدانة ضد المذيع أمام نيابة أمن الدولة العليا.

فيمّا أوضح رئيس تحرير ذات مصر، صلاح الدين حسن، عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل "فيسبوك" يوم 16 من يناير 2025، أن القبض على سراج جاء "على خلفية إجراءه حوارًا صحفيًا نشر على موقع ذات مصر الإخباري مع الدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر حول واقعة القبض على زوجها، منوهًا: "اللقاء منذ شهرين.. لكن ردة الفعل تأخرت لليوم".

كما تتلقى زوجة الكاتب الصحفي نبأ الاحتجاز عبر اتصال هاتفي من مجموعة من المحامين، علامات الدهشة تعلو وجهها حيث أن زوجها ليس لديه أي نشاط سياسي أو حتى توجهات مخالفة للدولة، كما سبق وأن حصل على جائزة المعلم المثقف من وزارة التربية والتعليم.

وكرسَّ سراج وقته للكتابة إلى جانب وظيفته الأساسية مدرسًا للغة العربية، حيث صدر له 22 كتابًا عن الهيئة العامة للكتاب، وأعمال مسرحية، كما يعمل مدققًا لغويًا، كتب في صحف عدّة منها الأهرام، والمصري اليوم، وأخبار الأدب، والتحرير، وجرائد عربية عدّة، محررًا في الأدب والفنون والثقافة والنقد الأدبي، كما كان دائم الظهور في قناة النيل الثقافية، كذلك سبق له العمل مستشار للنائب العام السعودي في تحرير المحتوى الإلكتروني.

مر عشرون يومًا على الحبس الاحتياطي لأحمد سراج، وإيداعه بسجن العاشر من رمضان، تاركًا زوجته تواجه وحدها أعباءً مالية ونفسية إضافية، محاولة أن تكون أمًا وأبًا بديلًا للسيطرة على آثار القبض عليه.

الاقتباس

"زوجي أوضاعه الصحية جيدة، فهو لا يعاني من أمراض، لكنه عانى في الفترة الأخيرة من مرض الضغط وذهب إلى طبيب السجن وحصل على العلاج اللازم. لكن المعاناة المستمرة هو استمرار حبسه دون أفق واضح أو نهاية محددة. وإن كان يحاول أن يتقبل أوضاعه ويعيش يومه كغيره من السجناء.

كما أن كل الأمور مرتبكة وضبابية، نحن لا نعرف أصلا متى يخرج، كما أن لحبسه أثار نفسية واضحة علينا وعلى أولاده، وبالتأكيد فإن لحبسه أثر سلبي لا ينكر، خاصة أن لدينا 4 أبناء في مراحل تعليمية مختلفة، بالطبع لدي عمل لكن لا يكفي في ظل التزامات لا تنتهي".

زوجة الصحفي المحبوس رمضان جويدة

"يظل الحبس حبسا؛ على الرغم من أن أحوال زوجي الصحية المستقرة ولم يقابل أية صعوبات متعلقة بمكان الحبس أو بالتريض أو بالطعام.

زوجة الصحفي المحبوس
أحمد سراج

"أشرف قوي ومتماسك بصورة كبيرة، واستطاع أن يبني لنفسه روتين يومي ثابت ومستقر رغم الحبس، ما يمنحه قدرة على المواصلة ويعطي لوجوده معنى رغم السجن.

زوجة الصحفي المحبوس
أشرف عمر

التنكيل بأسر الصحفيين

قالت نقابة الصحفيين في بيان لها "إن التحقيق مع أهالي المحبوسين يعد تحولًا خطيرًا في التعامل مع ملفات قضايا الرأي، ويمثل ردة على الوعود بمراجعة أوضاع المحبوسين"، وأن "من حق أهالي المحبوسين اتخاذ كل الإجراءات، التي تساعدهم في الدفاع عن ذويهم، ومن ذلك مخاطبة وسائل الإعلام لتبرئة ساحتهم، والرد على الاتهامات الموجهة لهم".

بيان النقابة جاء تعقيبًا على قرار القبض على ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر، المحبوس احتياطيًا منذ 22 يوليو الماضي، وإحالتها إلى نيابة الدولة العليا، في 16 يناير 2025، التي وجهت لها اتهامات "الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة"، وقررت في الأخير إخلاء سبيلها بكفالة خمسة آلاف جنيه، مع إدراجها على ذمة القضية رقم 7 لسنة 2025.

القبض على "مغيث" جاء على خلفية نشاطها المستمر في التذكير بزوجها المحبوس على ذمة التحقيقات جراء عمله الصحفي، وفي المطالبة بالإفراج عنه، وفي بيان صادر عن وزارة الداخلية، قبل يوم واحد من القبض على ندى مغيث، جاء فيه أن الوزارة تنفي ما صدر عن إحدى السيدات -يقصد ندى مغيث- "بمقطع فيديو تم تداوله على مواقع التواصل الإجتماعى"، تدعي فيه "إلقاء القبض على زوجها والتحصل على مبالغ مالية وبعض المتعلقات من محل سكنه أثناء ضبطه ودون إثباتها فى محضر الضبط"، وأختتم البيان بالقول "جارى إتخاذ الإجراءات القانونية حيال مروجى تلك الإدعاءات الكاذبة".

بالفعل تم القبض على "مغيث" وذلك على خلفية الحوار الذي أجرته مع موقع ذات مصر، وأداره المذيع بالموقع أحمد سراج، وتحدثت فيه عن المبالغ والمتعلقات التي حرزت دون إشارة إليها في محضر الضبط، كما ألقي القبض على أحمد سراج مجري الحوار.

ثانيًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر ديسمبر 2024، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات وأسبابها ومحفزاتها.

1. جنس الضحية:

توزيع الانتهاكات التي شهدها شهر يناير 2024، من زاوية الجنس، يكشف أن 13 انتهاكًا من أصل 15 انتهاكًا شهدها الشهر، وقع بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، في حين وقع انتهاك وحيد بحق صحفية، كذلك وقع انتهاك وحيد بحق مجموعة من الصحفيين/ات غير معلوم تصنيفهم الجنسي.

2. جغرافيا الانتهاكات:

على صعيد الجغرافيا، فإن 5 انتهاكات من أصل 11 شهدتهم محافظة القاهرة، فيما شهدت محافظة الشرقية وقوع 3 انتهاكات، أما محافظات (إسكندرية، المنوفية، القليوبية) فقد شهد كل منها انتهاك وحيد.

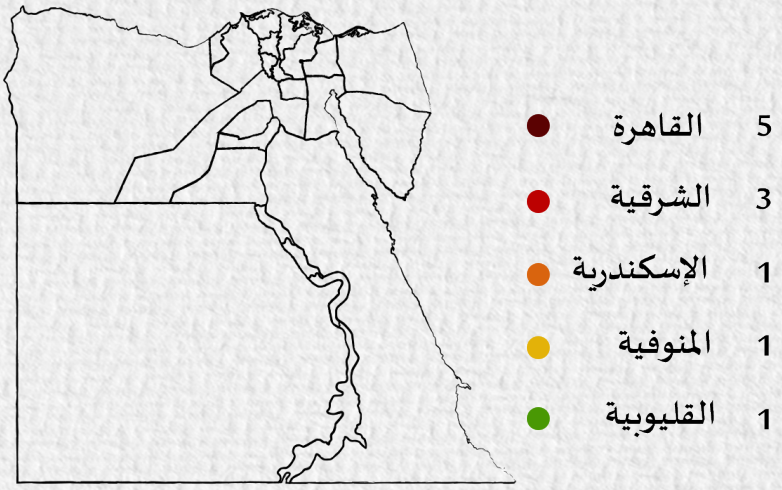

3. زمن الانتهاكات:

زمانيًا، فقد شهد الأسبوع الأول من الشهر وقوع 4 انتهاكات، فيما شهد الأسبوع الثاني انتهاك وحيد، أما الأسبوع الثالث فقد شهد وقوع 5 انتهاكات، أما الأسبوع الرابع والأخير فقد شهد وقوع انتهاك وحيد أيضا.

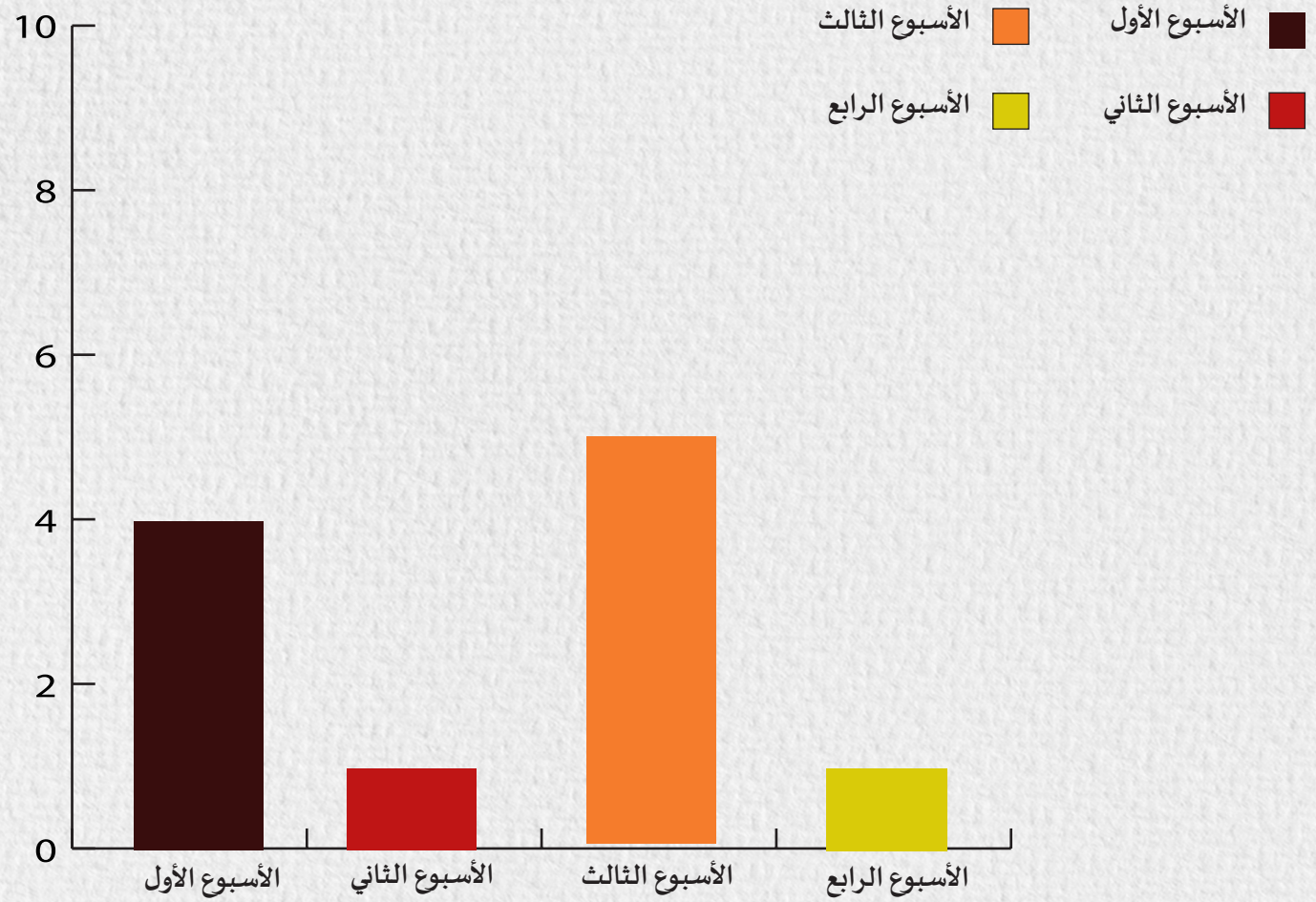

4. نوع الانتهاك:

كانت هناك انتهاكات أكثر وقوعًا من غيرها، ولعل أكثر الانتهاكات وقوعًا خلال يناير 2025 كانت تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ وقعت 7 مرات خلال الشهر، يليها بالتساوي انتهاكات (قبض تعسفي، تعامل / تحدث غير لائق، تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية) كل منها وقع مرة واحدة.

5. نوع التوثيق:

من حيث درجة توثيق الانتهاكات المرصودة، فإن كل الانتهاكات الـ 11 التي رصدت خلال شهر يناير جرى توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى من وقع بحقه الانتهاكات، أو عبر مشاهدة الانتهاك في أثناء وقوعه، مثل حالات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات التي يحضرها محاميو المرصد.

يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

6. تخصص الضحية:

أما أكثر التخصصات الصحفية التي تعرض أصحابها للانتهاكات خلال يناير، فقد جاءت كالتالي: فئة محرر وقع بحقها 4 انتهاك، فئة مقدم برامج وقع بحقها 3 انتهاكات، بينما وقعت بحق فئة كاتب 2 انتهاك، وأخيرًا فئات (مراجع لغوي، غير محدد التخصص) وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

7. نوع جهة عمل المعتدي:

أما إذا صنفنا الانتهاكات التي وثقناها خلال شهر يناير، من زاوية القائم بالاعتداء، نجد أن جهات قضائية كانت الأكثر ارتكابًا للانتهاكات خلال الشهر بواقع 7 انتهاكات، كلها تجديدات حبس على ذمة التحقيقات، يليها مدنيون بدون صفة وظيفية مكنتهم أكثر من ارتكاب الانتهاكات، وقد ارتكب مدنيون 3 انتهاكات خلال يناير، وأخيرًا ارتكبت جهات أمنية انتهاك وحيد، وهو حالة القبض على الصحفي أحمد سراج.

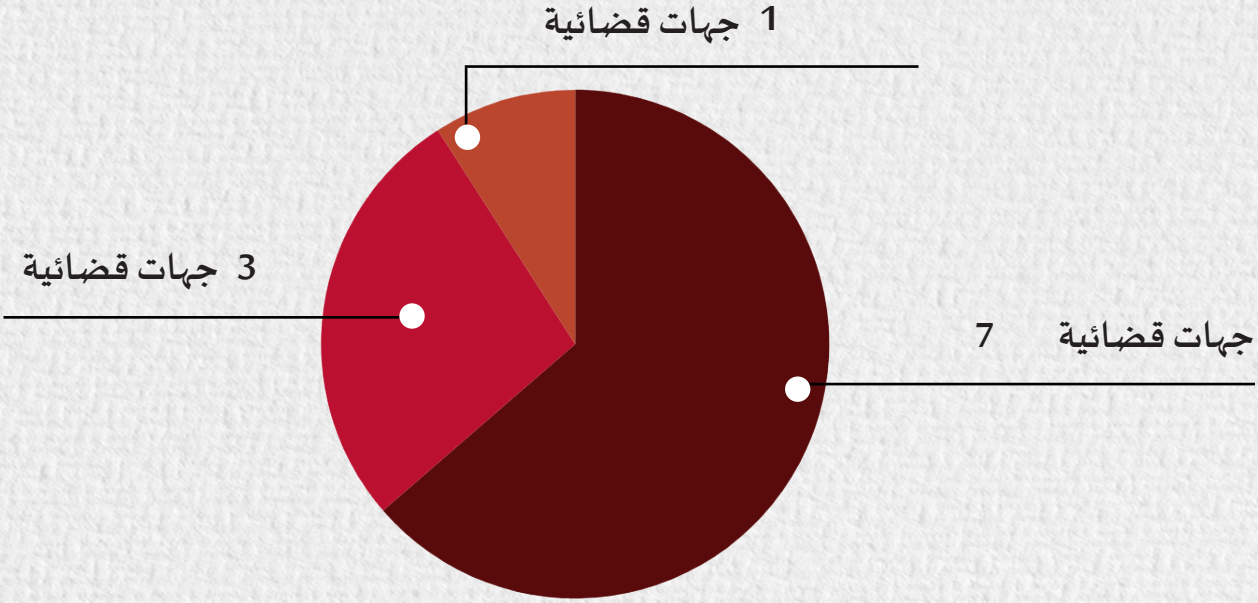

الخاتمة

استنتاجات وتوصيات

شهد شهر يناير 2025 وقوع 11 انتهاكًا، بعضها ارتكبه مدنيين والبعض الآخر ارتكبته جهات حكومية، فيمَا لم نرصد وقوع انتهاكات ارتكبتها المؤسسات الصحفية بحق صحفييها خلال الشهر. كما رصدنا خلال الشهر تطورات شهدها المجتمع الصحفي تم تناولها بالوصف والتعليق خلال صفحات التقرير، في ضوء كل ذلك نطرح هذه التوصيات.

في ضوء ما سبق نطرح عدد من التوصيات:

1 - تعزيز الحماية القانونية للصحفيين والإعلاميين المطالبة بمراجعة القوانين المنظمة للصحافة والإعلام لضمان حرية التعبير وعدم استغلالها لتقييد الصحفيين.

2 - العمل على تقليص فترات الحبس الاحتياطي، خاصةً في القضايا المتعلقة بالرأي والصحافة. دعم الجهود النقابية لضمان حقوق الصحفيين، خاصةً في حالات الحبس والتوقيف التعسفي.

3 - تحسين بيئة العمل الصحفي والإعلامي عبر توفير آليات دعم قانوني مجاني للصحفيين الذين يواجهون انتهاكات أثناء تأدية عملهم.

4 - تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية لمنع تحولها إلى أدوات دعاية أو قنوات لنشر الشائعات.

5 - توفير برامج تدريبية للصحفيين حول السلامة المهنية، لا سيما في بيئات العمل ذات المخاطر العالية.

6 - تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الضغط على الجهات المسؤولة، لنشر بيانات دورية عن حالة الحريات الصحفية والانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين.

7 - دعوة المؤسسات الحكومية والأمنية إلى مزيد من الشفافية في التعامل مع الصحفيين وعدم تقييد وصولهم إلى المعلومات.

8 - الدعوة إلى إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتهاكات الواقعة على الصحفيين وتوثيقها بشكل رسمي.

9 - ضرورة توفير برامج تدريبية للإعلاميين حول الأمن السيبراني لحماية حساباتهم الشخصية ومنصاتهم من الاختراقات.

10 - إنشاء وحدات تقنية متخصصة داخل المؤسسات الإعلامية لمتابعة أي هجمات رقمية والتعامل معها فورًا.

11 - العمل على رفع وعي الصحفيين بكيفية تأمين بياناتهم الشخصية وحماية مصادرهم من التهديدات الإلكترونية.

12 - دعم أسر الصحفيين المحبوسين عبر تقديم دعم نفسي ومادي لأسر الصحفيين المحتجزين، خاصةً مع استمرار حالات الحبس الاحتياطي، وكذلك الضغط على الجهات القضائية للنظر في الإفراج عن الصحفيين المحتجزين بغير أحكام نهائية.

13 - تعزيز دور المجتمع المدني في دعم أسر الصحفيين والتوعية بقضاياهم في وسائل الإعلام المحلية والدولية.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org